

2009-11-13



نظم المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بتطوان، تحت إشراف المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيس النقابة الوطنية للتعليم العالي، ندوة علمية في موضوع "الكليات المتعددة التخصصات بالمغرب وأفاق البحث العلمي" وذلك ارتباطاً بالوضعية العامة التي تعيشها هذه الكليات حالياً، والحيث الذي طالها قانوناً ومنعها من فتح الماستر ومدارس الدكتوراه وجعلها كليات تعتمد فقط سنوات الإجازة سواء كانت الأساسية أو المهنية، الأمر الذي قيد من وضعية الأستاذ الباحث المنتسب لهذه الكليات وحد من تطلعاته وفق المرسوم الذي صدر في سنة 2004، وفي هذا الإطار احتضنت الكلية المتعددة التخصصات بتطوان هذا النشاط العلمي يوم 13 نونبر 2009 ابتداء من الساعة الثالثة، حيث استمر اللقاء إلى حدود الساعة السادسة والنصف، وقد حضره الكاتب العام للنقابة الوطنية الأستاذ محمد الدرويش وبعض أعضاء المكتب الوطني وأعضاء المكاتب المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي لبعض المؤسسات التابعة لجامعة عبد المالك السعدي، وكذا العديد من الأساتذة من مختلف الكليات المتعددة التخصصات (تازة، تطوان، بني ملال، ورزازات، الناظور، آسفي، الراشدية، خريبكة...).

بعد افتتاح اللقاء بكلمة السيد الكاتب العام للمكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بتطوان والذي رحب فيها بالمشاركين في هذا اللقاء العلمي، تناول الكلمة السيد الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي وتحدث عن ظروف تأسيس النقابة الوطنية للتعليم العالي في مايو 1960 مذكراً بالأهداف النبيلة التي أسس من أجلها هذا الإطار وبيعض المحطات الهامة في تاريخ هاته المنظمة العتيقة، وأشار إلى الاجتماع الذي عقدته النقابة

يوم 30 يوليوز 2009 مع الوزارة الوصية لمناقشة مجموعة من النقط من بينها الوضعية الشاذة للكليات المتعددة التخصصات بالمغرب، واعتبر هذه المسألة من بين الملفات التي تبنيتها النقابية، و التي ستتاضل من أجلها لرفع الحيف عن الكليات المتعددة التخصصات مشيراً إلى الوضع غير الطبيعي الذي تعيشه هاته المؤسسات التي نعدها في صورتها الحالية بمثابة "ثانويات كبرى" قلب التعليم العالي. وهذا يحد من مساهمة الأساتذة الباحثين بهاته المؤسسات في جعل التعليم العالي والبحث العلمي قاطرة حقيقية للتنمية البشرية بأبعادها المختلفة والمتعددة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها" ... كما نوه الأخ الكاتب العام الأستاذ محمد الدرويش بالمنحى المتجدد الذي تعرفه النقابة الوطنية للتعليم العالي في التفكير وطرح القضايا النقابية من وجهاتها المتعددة النقابية والفكرية والعلمية وشكر بهذا الخصوص اللجنة التنظيمية أعضائها والمكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي وكل الحاضرين طلبة وأساتذة. بعد ذلك تناول الكلمة السيد عميد الكلية المتعددة التخصصات بتطوان والذي أشاد بتنظيم هذه الندوة التي تندرج ضمن سلسلة الندوات التي نظمتها الكلية منذ إحداثها ؛ كما أتى على المبادرة التي قام بها الفرع المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالكلية.

وذكرت كلمة الكتابة المحلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بتطوان بأهمية هذا الموضوع، بحيث أشار إلى أنه تم طرح هذه النقطة في المؤتمر الأخير للنقابة الوطنية للتعليم العالي من طرف ممثلي الكليات المتعددة التخصصات بالمغرب، واعتبر تنظيم هذا اللقاء الوطني في تطوان لمناقشة هذا الموضوع هو من قبيل التعمق فيه وإثارته وإشعار المسؤولين بخطورته، وأثره على تطوير الجامعة المغربية ، خصوصا بعدما أصبح أساتذة الكليات المتعددة التخصصات يحسون بأنهم أساتذة من الدرجة الثانية، بحيث أنهم لا يمكن لهم فتح الماستر، وكذا انتسابهم لمدارس الدكتوراه بمؤسساتهم لأنها لا توجد ، وكذلك عدم تقديم التأهيل بمؤسساتهم لأنه لا يمكن من الناحية القانونية، لانعدام البنيات العلمية التي يمكن فيها تقديم التأهيل.

كما أن المكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي اعتبر تنظيم هذه الندوة العلمية يأتي في إطار النقاش الدائر بخصوص تطوير الجامعة المغربية، والعمل على إيجاد الحلول لمجموع الإشكاليات التي تعاني منها الجامعة المغربية بصفة عامة والكليات المتعددة التخصصات بصفة خاصة، خصوصا الحيف الذي يعاني منه الأساتذة المنتمون للكليات المتعددة التخصصات، وأشارت الكلمة إلى ضرورة الخروج بتوصيات ترفع إلى الوزارة الوصية لتغيير هذه الوضعية الشاذة التي تعاني منها هذه الكليات.

بعد ذلك تناول الكلمة عميد كلية الحقوق بطنجة ومدير مركز الدكتوراه بجامعة عبد المالك السعدي الدكتور محمد يحيى وذكر بالقانون المنظم للكليات المتعددة التخصصات، واعتبر أن خلق هذه الكليات جاء لاحتواء الأعداد الهائلة للطلبة الذين كانوا يسجلون في الجامعات الكبرى التي أحدثت بجانبها هذه الكليات، ومن الناحية العملية جاء لتخفيف العبئ على المراكز الجامعية الكبرى، بحيث أن الفلسفة التي كانت متحكمة فيها هو الحد من الاكتظاظ. وأكد أن الكلية المتعددة التخصصات بتطوان تتوفر على مجموعة من البنيات الأساسية لمزاولة البحث العلمي ، كوجود فرق ومجموعة للبحث زيادة على الاتفاقيات الدولية التي تربطها مع بعض الجامعات الأجنبية، واعتبر أنه ليس هناك أي مبرر يحرم هذه الكليات من اعتماد الماستر وفتح مدارس الدكتوراه، كما أنه من حق الطلبة المنتمين إلى هذه الكليات متابعة دراستهم على مستوى الماستر و الدكتوراه داخل كلياتهم ، كما أن الأساتذة من حقهم داخل هذه الكليات تقديم ملفات تأهيلهم داخل كلياتهم؛ وهو ما يستدعي التدخل لوضع حد لهذه الكليات والعمل على ضرورة رفع الحيف عنها، من خلال بتكيتها فتح الماستر ومدارس الدكتوراه ، وهذا يقتضي ضرورة تعديل القانون المنظم لهذه الكليات.

وفي كلمة ممثل كلية المتعددة التخصصات بنازة، الأستاذ نور الدين جلال طرح مجموعة من الأسئلة وحاول الإجابة عنها في مداخلته ومن بينها :

هل يمكن للكليات المتعددة التخصصات أن تكون فضاء للبحث العلمي المتعدد؟

ثم طرح أسئلة أخرى لماذا الموضوع؟ وكيف يمكن معالجته؟ وما هي حالة نظام البحث العلمي الوطني بالمغرب SNR من خلال الدراسة الوطنية التي أنجزتها الوزارة الوصية؟ وما علاقة الكليات المتعددة التخصصات بالإصلاح الجامعي؟

ثم بعدها تعرض لمجموع إكراهات البحث العلمي في هذه الكليات المتعددة التخصصات نموذج تازة، واستعرض خلالها ست إكراهات كانت على الشكل الآتي:

- إكراهات قانونية: مرسوم 2004 ...
- إكراهات تنظيمية: تخصصات متعددة وغياب رؤية التواصل بينها ...
- إكراهات تربوية: ضخامة الغلاف الزمني للتدريس، قلة الموارد البشرية، ارتفاع عدد الطلبة مقارنة بأهداف إحداث الكليات المتعددة التخصصات مستعرضا لها بالأرقام والرسوم البيانية .
- إكراهات لوجيستكية: تتمثل على سبيل الذكر في غياب ميزانية مرصودة سنويا، غياب مقرات للمختبرات، قلة أدوات البحث، قلة المرافق التربوية ..
- إكراهات تدييرية :
- إكراهات نفسية: علاقة الأستاذ الباحث بالبحث في هذه الكليات، محاولا ربط ذلك بالحديث عن الجامعة وعلاقتها بالتنمية .
- موضحا أنه ورغم هذه الإكراهات فإن نفس البحث العلمي لم يكن لينعدم عند السادة الأساتذة، وهو في مجموعه مجهود فردي بموارد مالية شخصية، تمثل ذلك في تفعيل هياكل البحث العلمي داخل الكلية عبر مختبرات متعددة منها :
- مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية الأيبيرية،
- مختبر البحث في اللغة والآداب والتواصل
- Automatique et Optoélectronique (LIMAO), Laboratoire Informatique, Mathématique,
- Laboratoire Environnement Patrimoine & Développement Durable
- Laboratoire Energie, Ressources Naturelles et Modélisation

وقد خلصت الندوة الى رفع التوصيات التالية :

- ضرورة تعديل المرسوم الذي يستثني الكليات المتعددة التخصصات من اعتماد الماستر و الدكتوراه.
- ضرورة رفع الاستثناء عن هذه الكليات وتمكينها من بنيات البحث العلمي.
- ضرورة رفع التناقض القائم بين القانون المنظم للأساتذة الباحثين والقانون المنظم للكليات المتعددة التخصصات.
- ضرورة الربط الصحيح بين متطلبات التنمية والجامعة من خلال تجاوز عراقيل ممارسة البحث العلمي بالكليات المتعددة التخصصات.
- ضرورة جعل الكلية المتعددة التخصصات كفضاء حقيقي لممارسة البحث العلمي .
- تمكين الكليات المتعددة التخصصات من الموارد اللازمة منها البشرية والمادية للنهوض بالبحث العلمي.
- إصدار قانون تنظيمي ينسجم مع الكليات المتعددة التخصصات باعتبارها كليات قائمة الذات مثلها مثل الكليات الأخرى .
- العمل على تكريس استقلالية الكليات متعددة التخصصات عن الجامعات التابعة لها وتمكينها من ميزانية تتماشى وحجم التكوينات التي تحتضنها .
- ضرورة تمثيل كافة التخصصات في هياكل التسيير خصوصا على مستوى نواب العميد .
- ضرورة العمل على تقييم تجربة الكليات المتعددة التخصصات على مستوى إنتاجها العلمي والبيداغوجي منذ إحداثها إلى الآن .

**المقرر**